



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد (28)

ابريل 2022

إعداد:

د. هبة عبد المنعم د. محمد اسماعيل أ. جمال قاسم

## التداعيات الاقتصادية الإقليمية والدولية للتطورات العالمية الراهنة

- من المتوقع أن تؤدي التطورات العالمية الراهنة إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي بما يتراوح بين 0.5 و1.0 نقطة مئوية في عام 2022، وارتفاع معدل التضخم العالمي بما يُقدر بنحو 2.5 إلى 3.0 نقطة مئوية وفق التقديرات الدولية.
- الأثر الاقتصادي الأعمق للتطورات الراهنة يتأتى من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والأثر مرشح للمزيد من الارتفاع في ثلاث حالات تشمل طول أمد التطورات الراهنة، واتساع نطاق العقوبات، وتأثر إمدادات الغاز إلى أوروبا.
- ارتفاع متوقع لمعدل نمو الدول العربية المُصدرة للنفط المساهمة بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فيما تؤدي التطورات العالمية الراهنة إلى تأثر التوازنات الداخلية والخارجية للدول المستوردة له.
- تراجع القوة الشرائية للمستهلكين في الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتأثر في إحدى عشرة دولة عربية ينخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دون المتوسط العالمي.
- تحسن مستويات التجارة الخارجية للدول العربية نتيجة الارتفاع المتوقع لقيمة الصادرات النفطية التي تسهم بنحو 55 في المائة من إجمالي الصادرات العربية نتيجة الزيادة في كميات الإنتاج النفطي وارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية.
- انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي من الحبوب إلى 37 في المائة في الدول العربية يزيد من مستويات تأثرها بالتطورات الراهنة.
- التطورات الراهنة سرّعت مسارات رفع الفائدة بما يؤثر على وتيرة التعافي الاقتصادي في الدول العربية، بيد أن تدخلات السياسة النقدية غير التقليدية وحزم التحفيز النقدي من المتوقع أن تخفف نسبياً من حجم الأثر على النمو والتشغيل.
- التطورات الراهنة تؤكد ضرورة تعزيز مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والصناعية وأهمية الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى زيادة مستويات القدرة على مواجهة الأزمات، وتدفع باتجاه إسراع الخطى نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي.

### تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي تحديات استثنائية نتيجة للتطورات العالمية الراهنة التي تتسم باتساع نطاق تأثيراتها، وتعقد وتشابك مساراتها التي يصعب التنبؤ بمآلاتها في ظل التطورات اليومية المتلاحقة الناتجة عنها والتي باتت تطال العديد من الدول والأسواق والشعوب على مستوى العالم. وفي حين لم تنكشف الكثير من التداعيات الاقتصادية لتلك التطورات بعد، إلا أن اهتمام الحكومات بات ينصب على كيفية تبني سياسات من شأنها التقليل من تأثيراتها السلبية على الاقتصادات الوطنية، والتحوط من المخاطر الناتجة عنها على مستويات معيشة مواطنيها وتوازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية. في ضوء ما سبق، يتناول هذا الموجز تلك التداعيات على عدد من الأصعدة، ويقدم بعض التوصيات لصناع القرار فيما يتعلق بمزج السياسات الذي من شأنه تعزيز مستويات قدرة الاقتصادات العربية، على التخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تلك التطورات.

### 1. الأثر على النمو الاقتصادي

تمارس التطورات الراهنة تداعياتها على الاقتصاد العالمي من خلال العديد من القنوات ولاسيما خمس قنوات رئيسة بما يشمل تأثير كل من: العقوبات الاقتصادية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، واستمرار التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية، وتقلبات الأسواق المالية، وارتفاع مستويات المخاطر وعدم اليقين. من المتوقع أن تنعكس التطورات العالمية الراهنة على أداء الاقتصاد الروسي وبعض الاقتصادات الأوروبية خاصة منها الأكثر انكشافاً على الاقتصاد الروسي مثل ليتوانيا ولاتفيا. في هذا السياق، تشير بعض التوقعات إلى انكماش محتمل للاقتصاد الروسي بنسبة 35 في المائة على أساس ربع سنوي خلال الربع الثاني من العام الجاري، وتسجيله لركود بنسبة 7 في

هناك عدد من التقديرات الدولية الأخرى التي يمكن الرجوع إليها للوقوف على التداعيات المحتملة للتطورات الراهنة على النمو الاقتصادي العالمي. على سبيل المثال، تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>(4)</sup> أن التطورات الراهنة سوف تؤدي إلى انخفاض متوقع لمعدل نمو الاقتصاد العالمي بما لا يقل عن واحد في المائة في عام 2022، بينما يُقدّر المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة، أن تلك التطورات يُمكن أن تُقلل من مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.5 نقطة مئوية في عام 2022، وقرابة 1 في المائة في عام 2023، وهو ما يمثل خسارة حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي<sup>(5)</sup>. من جانب آخر، تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بنحو نصف نقطة مئوية العام الجاري، ما يُعزى بشكل رئيس إلى تراجع معدل النمو في أوروبا ليصل إلى 2 في المائة في عام 2022، مقابل 3.9 في المائة متوقعة قبل اندلاع التطورات الراهنة<sup>(6)</sup>. بينما أدت التطورات الراهنة إلى قيام مؤسسة جي بي مورجان بخفض توقعات النمو العالمي بنحو 0.8 نقطة مئوية. يظل حجم الصدمة وطبيعة هذه الانعكاسات مرتبطاً بالمسار غير المؤكد لتلك التطورات<sup>(7)</sup>.

من المتوقع، أن يكون للتطورات الراهنة تأثيراتٍ متباينةٍ على معدل نمو الاقتصادات العربية التي سجلت نمواً بنسبة 2.9 في المائة في عام 2021، في أعقاب انكماشها بنسبة 5.5 في المائة في عام 2020 كنتيجة لاجتاحت كوفيد-19. فمن جهة، سوف تؤدي الارتفاعات المسجلة في الأسعار العالمية للنفط إلى دعم موازنات الدول العربية المصدرة للنفط، وستعزز من قدرتها على المزيد من الإنفاق الداعم للنمو الاقتصادي. ولكن من جهة أخرى، ستتؤدي تلك التطورات، وما نتج عنها من ارتفاعات متزايدة للأسعار العالمية للنفط والغذاء إلى ضغوطات متواصلة على موازنات الأسر في كافة الدول العربية، كما تفرض تحدياتٍ كبيرةً على موازنات الدول العربية المستوردة للنفط والغذاء. فعلى الرغم من قيام عدد من الدول العربية مؤخراً بتبني إصلاحات لنظم الدعم السلعي، لا يزال عدد منها يدعم استهلاك الغذاء، وبعض منتجات الطاقة ومن أهمها وقود الديزل حرصاً على تحجيم الضغوطات التضخمية المحتملة لارتفاع أسعار تلك المنتجات التي تمس شريحة المواطنين من ذوي الدخل المنخفض. كذلك من المتوقع أن تتأثر الدول العربية بتراجع مستويات الطلب الكلي نتيجة تلك

المائة على الأقل هذا العام، وارتفاع معدل التضخم في روسيا إلى 14 في المائة في عام 2022، مقابل 5.3 في المائة متوقعة قبل تلك التطورات<sup>(1)</sup>.

ولكن في المقابل، يمكن الأثر الأعمق لتلك التطورات على الاقتصاد العالمي في تأثيراتها على ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة مخاوف نقص الإمدادات لعدد من السلع الأساسية بما يشمل السلع الزراعية والمعادن وسلع الطاقة، وإلى تداعياتها على سلاسل الإمداد الدولية التي لا تزال تعاني من تبعات انتشار جائحة كوفيد-19. حيث أدت التطورات الراهنة إلى المزيد من التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد على عدد من الأصعدة ضاعف من حدتها، شبه توقف حركة النقل البري والبحري من وإلى روسيا وأوكرانيا، وتأثر حركة النقل الجوي العالمية التي كانت تقل 35 في المائة من حركة نقل البضائع قبل جائحة كوفيد-19.

كما تؤثر التطورات الراهنة على حركة التجارة الدولية، نتيجة تباطؤ مستويات الطلب على الصادرات بسبب ارتفاع مستويات المخاطر وعدم اليقين، فضلاً عن تأثر التجارة بين روسيا وأوكرانيا وأبرز شركائهما التجاريين. فوفقاً لتحليل لوكالة بلومبرج يستند إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة، لى ما يزيد على 130 اقتصاداً على مستوى العالم على الأقل، سلعة واحدة مستوردة بشكل أساسي من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا الدولة المجاورة المتأثرة كذلك بالتطورات الحالية<sup>(2)</sup>.

جاءت التطورات الراهنة في الوقت الذي يكافح الاقتصاد العالمي للتعافي من جائحة كوفيد-19 ومتحوراته وهو ما دعا صندوق النقد الدولي وقبل تلك التطورات إلى تخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي لعام 2022 بنحو نصف نقطة مئوية في عام 2022، ليصل إلى نحو 4.4 في المائة. في هذا السياق، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن التطورات الحالية وما نتج عنها من صدمة في الأسعار لها تأثيرات على العالم بأسره، وخاصة الأسر الفقيرة التي يُشكل الغذاء والوقود نسبة أكبر من إنفاقها. وإذا تصاعدت تلك التطورات، فسيكون الضرر الاقتصادي أكبر، وسيكون للعقوبات المفروضة تأثيراً عميقاً على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية، وستنتقل تداعياتها إلى البلدان الأخرى<sup>(3)</sup>. بناءً عليه، من المتوقع أن يُجري الصندوق خفض آخر لتوقعات النمو الاقتصادي العالمي خلال شهر أبريل من عام 2022 بما يعكس تأثير التطورات الراهنة.

<sup>5</sup> Liadze, L. et al. (2022). "The Economic Costs of the Russia-Ukraine Conflict", National Institute of Economic and Social Research, March.

<sup>6</sup> EIU, (2022). "Global economic implications of the Russia-Ukraine war", March.

<sup>7</sup> J.P. Morgan, (2022). Op cit.

<sup>1</sup> J.P. Morgan, (2022). "The Russia-Ukraine Crisis: What Does It Mean For Markets?", March.

<sup>2</sup> Bloomberg, (2022). "Beyond Oil and Gas: Who'll Lose From Russia-Ukraine Trade Fallout", March.

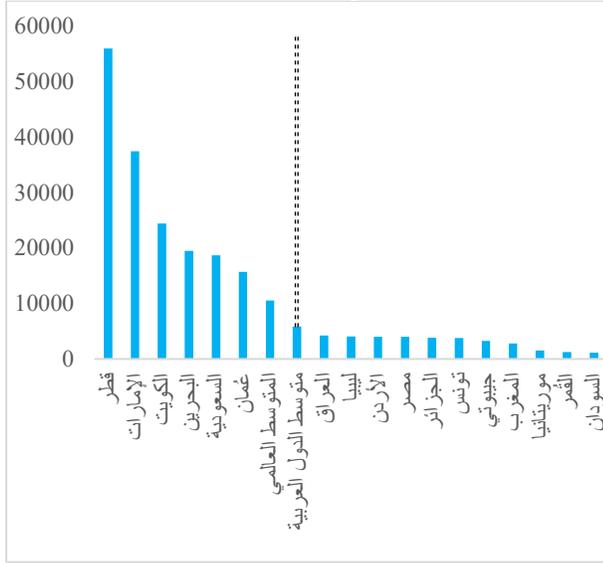
<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي، (2022). "بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا"، مارس.

<sup>4</sup> OECD, (2022). "OECD calls for well-targeted support to the vulnerable as war undermines global recovery

والخارجية ومن ثم ضعف قدرتها على تعزيز الانفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المصدرة للنفط.

الشكل رقم (1)

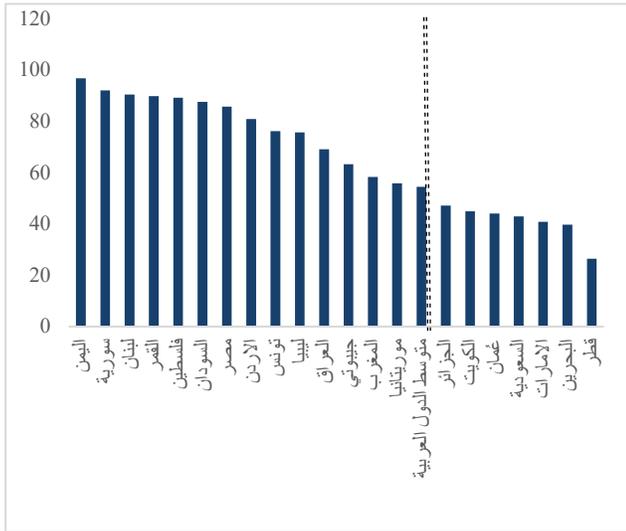
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) (2020)



Source: World Bank, (2022). "World Development Indicators".

الشكل رقم (2)

مساهمة الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (2020)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

التطورات وخاصة في ظل ارتفاع مستويات انكشاف عدد منها على الاقتصاد العالمي.

رغم تبين تأثير التطورات الراهنة على الاقتصادات العربية بحسب هيكلها الاقتصادية (مصدرة أم مستوردة للنفط)، إلا أنه سوف يكون لها تأثير على مستويات القوة الشرائية في كافة الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، خاصة في إحدى عشرة دولة عربية يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون المتوسط العربي والعالمي (5841.2 دولار أمريكي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية، مقابل 10542.3 دولار أمريكي للمتوسط العالمي وفق بيانات البنك الدولي)، كما أنها سيكون لها تأثير على خمس عشرة دولة عربية يسهم فيها الاستهلاك الخاص بما يزيد عن 52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث ستضعف من مستويات الطلب الخاص على باقي السلع والخدمات.

كما أن التطورات الراهنة ستؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ومن بينها بعض الدول العربية، وسوف تسهم في المزيد من الخروج المتوقع لرؤوس الأموال الأجنبية من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في ظل بحث المستثمرين عن ملاذات آمنة، وبدء التوجه فعلياً نحو رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، وما سينتج عن ذلك من ضغوطات سوف تتأثر بها الدول التي لديها مستوى كبير من ارتفاع العجزات في الموازنات العامة، وأرصدة موازين المعاملات الجارية، وتلك التي لديها معدلات عالية للمديونية الخارجية.

كما ستؤخر التطورات الراهنة آجال تعافي بعض الاقتصادات العربية من تداعيات جائحة كوفيد-19. فتقديرات صندوق النقد العربي قبل انتشار الجائحة كانت تشير إلى تمكن أربع دول عربية فقط من تجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة في عام 2021، فيما كان يتوقع تعافي ثلثي دول عربية أخرى من تداعيات جائحة كوفيد-19 بشكل كامل في عام 2022، وامتداد أجل التعافي في باقي الدول العربية إلى ما بعد عام 2022<sup>(8)</sup>.

على مستوى الدول العربية كمجموعة، يتوقف أثر التطورات الراهنة على طبيعة تأثيراتها على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (التي تسهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية بالأسعار الثابتة)، مقابل تأثيراتها على معدل نمو الدول العربية المستوردة للنفط التي (تسهم بنحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)، يواجه عدد منها تحديات ناتجة عن ارتفاع مستويات العجزات الداخلية

<sup>8</sup> صندوق النقد العربي، (2022). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار السادس عشر، أبريل، قيد النشر.

## 2. أسعار السلع الأساسية ومعدلات التضخم

تعتبر كل من روسيا وأوكرانيا مسؤولتين عن أكثر من ربع الإنتاج العالمي من التجارة الدولية للقمح وتنتجان 12 في المائة من السرعات الحرارية المستهلكة عالمياً إضافة إلى إنتاجهما المهم من الذرة والشعير، إلى جانب كونها كذلك دولتين منتجتين رئيسيتين لعدد من المعادن من بينها الألمنيوم، والتيتانيوم، والبلاديوم، والنيكل<sup>(9)</sup>.

بالتالي أدت الضغوطات التضخمية الناتجة عن التطورات الراهنة إلى زيادات كبيرة نسبياً في أسعار العديد من السلع الغذائية والصناعية ومواد الطاقة<sup>(10)</sup>، حيث ارتفعت أسعار النفط بنحو 40 في المائة منذ بداية العام وحتى الثاني من شهر ابريل 2022 بحسب بيانات منظمة الأوبك، فيما زادت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 128 في المائة، وزيت التدفئة بنسبة 93 في المائة، والجازولين بنسبة 71 في المائة، والفحم بنسبة 168 في المائة، على أساس سنوي. كما سجلت أسعار السلع الغذائية ارتفاعات مضطردة في ظل الأهمية النسبية الكبيرة لكل من روسيا وأوكرانيا في سوق الغذاء العالمي.

في هذا الإطار، ارتفعت أسعار القمح بنسبة 61 في المائة، وزيت النخيل بنسبة 49 في المائة، والشوفان بنسبة 99 في المائة، والذرة بنسبة 31 في المائة، والأرز بنسبة 22 في المائة، على أساس سنوي. ونظراً لكون الدولتان تحتلان كذلك أهمية نسبية كبيرة في الإنتاج العالمي لعدد من المعادن، ارتفعت أسعار المواد الخام والمعادن بشكل كبير، حيث سجلت أسعار الليثيوم ارتفاعاً بنسبة 484 في المائة، والنيكل بنسبة 105 في المائة، والمغنسيوم 155 في المائة، والقصدير بنسبة 70 في المائة، والكوبالت بنسبة 64 في المائة، والألمنيوم بنسبة 53 في المائة.

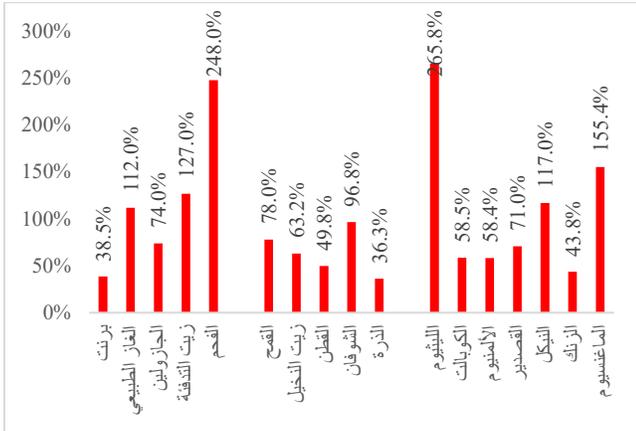
في المجمل، تشير التوقعات -حتى الآن- إلى أن التطورات الراهنة ستؤدي إلى ارتفاع التضخم العالمي بما يتراوح بين 2.5 و3 نقطة مئوية إضافية في عام 2022 ونحو نقطتين مئويتين في عام 2023<sup>(11)</sup>.

من جانب آخر، تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية (الإيكونوميست) ارتفاع معدل التضخم العالمي كنتيجة للتطورات الراهنة إلى ما يفوق 6 في المائة في عام 2022<sup>(12)</sup>. من جهة أخرى، رفع بنك جي بي مورجان من توقعاتها لمعدل التضخم العالمي بنحو 0.9 نقطة مئوية في عام 2022، مع بقاء التضخم السنوي فوق 6 في المائة في النصف الأول من عام 2022<sup>(13)</sup>.

يُشار إلى أن توقعات التضخم العالمي مرشحة للارتفاع بشكل كبير نسبياً في حال استمرار أمد التطورات الراهنة، أو اتساع نطاق العقوبات، أو تأثر إمدادات الغاز إلى أوروبا.

شكل رقم (3)

نسبة الارتفاع المسجل في أسعار بعض السلع الأساسية منذ بداية عام 2022 وحتى الثاني من شهر أبريل 2022



Source: Trading Economics.

تأتي هذه التطورات في الوقت الذي تشهد فيه بعض الدول العربية ضغوطات تضخمية نتيجة تداعيات انتشار متحورات فيروس كوفيد-19، والتحديات التي تواجه سلاسل الإمداد، وارتفاع مستويات الطلب الكلي، وعدد من العوامل التضخمية الأخرى التي تتباين من دولة عربية إلى أخرى.

أدت التطورات الراهنة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في عدد من الدول العربية وخاصة السلع الغذائية والمشروبات التي تمثل المكون الأكبر من سلة السلع المكونة للرقم القياسي للأسعار سواء على مستوى الدول النفطية أو المستوردة للنفط. كما تأثر المستوى العام للأسعار بارتفاع أسعار المحروقات نظراً للأهمية النسبية الملموسة لكل من مواد الطاقة وخدمات النقل في سلة إنفاق المستهلكين بما يعكس التغيرات في أسعار المنتجات البترولية، علاوة على ارتفاع أسعار بعض الخدمات مثل الكهرباء والمياه التي تتأثر بارتفاع أسعار الطاقة.

<sup>12</sup> EIU, (2022). Op cit.

<sup>13</sup> J.P. Morgan, (2022). Op cit.

<sup>9</sup> EIU, (2022). Op cit.

<sup>10</sup> EIU, (2022). Ibid.

<sup>11</sup> Liadze, L. et al. (2022). Op cit.

الجدول رقم (1)

الأوزان الترجيحية لمجموعات السلع والخدمات المتضمنة في مؤشر الرقم القياسي المتأثرة بشكل أكبر بالتطورات الراهنة

الدول	الأغذية والمشروبات	السكن والمياه والكهرباء والغاز	خدمات النقل
الأردن	26.52	5.35	15.98
الإمارات	13.91	39.33	9.94
الجزائر	43.09	...	15.85
تونس	26.2	19	12.7
السعودية	18.8	25.5	13
سورية	39.9	19.48	7.6
العراق	29.61	25.36	15.19
فلسطين	28.2	9.1	14.3
عمان	23.9	2.2	19.2
الكويت	16.7	11.4	7.5
لبنان	21.4	11.8	13.1
مصر	36.0	2.8	6.0
المغرب	37.5	14.6	10.0
الدول المستوردة للنفط	30.81	11.73	11.38
الدول المصدرة للنفط	24.33	20.76	13.45

المصدر: محمد اسماعيل، (2021). "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والتضخم الأساسي في الدول العربية"، دراسة مقدمة في الاجتماع الثامن لمبادرة الاحصاءات العربية.

### 3. التجارة الدولية

سوف يكون للتطورات الراهنة تداعيات على التجارة الدولية للعديد من السلع سواءً بشكل مباشر نابع بالأساس من الأهمية النسبية لكل من روسيا وأوكرانيا في التجارة الدولية والاكتشاف التجاري لعدد من دول العالم عليها، أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيرات التطورات الراهنة على أسعار السلع وسلاسل الإمداد العالمية.

وإن كانت التجارة الدولية لروسيا سوف تتأثر بالعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، إلا أن الأثر الأكبر المتوقع سيكون على التجارة الدولية لأوكرانيا نتيجة توقف الموانئ وتأثير التطورات الراهنة على قدرتها على تصدير صادراتها من الموسم الزراعي السابق، أو حتى قدرتها على استكمال المواسم الزراعية المقبلة خاصة في ظل تركيز التطورات الراهنة في المناطق الشرقية التي تتوفر بها زراعة المحاصيل التصديرية.

على الرغم من أن دولة أوكرانيا تمثل اقتصاد صغير نسبياً من حيث التجارة العالمية، إلا أن لها أهميةً نسبيةً في تصدير العديد من السلع الأساسية على المستوى العالمي، كما أنها مستورد أساسي لصادرات عدد من الاقتصادات العالمية. من ثم، سيكون للتطورات الراهنة تأثيراً مباشراً على التجارة الدولية

لأوكرانيا التي تقدر قيمتها بنحو 103 مليار دولار أمريكي، لاسيما بالنسبة لعدد من السلع وعلى رأسها القمح والشعير والذرة وبنور عباد الشمس، حيث تتمتع أوكرانيا بميزة نسبية في تصدير هذه السلع.

فمن واقع تحليل التجارة الخارجية لأوكرانيا التي وعلى الرغم من كونها تحتل المرتبة (46) كأكبر مصدر على مستوى العالم، إلا أنها تتمتع بميزة نسبية في تصدير 24 سلعة من بين 96 سلعة تقوم بتصديرها، خاصة فيما يتعلق بتصدير الحبوب، حيث تصدر أوكرانيا أكثر من 27 ضعف "حصتها العادلة" من صادرات الحبوب التي تقدر بنحو 9.4 مليار دولار أمريكي أمريكي<sup>(14)</sup>.

على وجه التحديد تعتبر أوكرانيا:

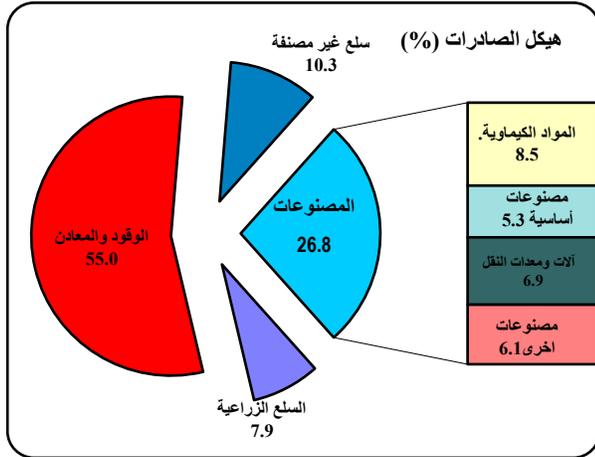
- أكبر مصدر عالمي لبنور عباد الشمس، مستفيدةً من مُناخها الملائم وترتها الخصبة، بصادرات قُدرت بنحو 5.3 مليار دولار أمريكي، بما يفوق صادرات روسيا التي جاءت كثاني أكبر مُصدر عالمي بصادرات قيمتها (2.5 مليار دولار أمريكي أمريكي).
- ثاني أكبر مصدر للحديد أو الفولاذ غير المخلوط (منتجات نصف مصنعة) (2.7 مليار دولار أمريكي).
- رابع أكبر مصدر للذرة على مستوى العالم (بعد الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والبرازيل)، بصادرات تقدر بنحو 4.9 مليار دولار أمريكي بما يُشكل 13 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من الذرة.
- رابع أكبر مصدر للشعير على مستوى العالم بحصة نسبية تقدر بنحو 12 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية بعد فرنسا وأستراليا وروسيا. صدرت أوكرانيا في عام 2020 كميات أكبر من الشعير مقارنة بأستراليا وروسيا، على الرغم من أن إجمالي قيمتها التجارية كانت أقل بقليل.
- خامس أكبر مصدر للقمح والميسلين، حيث تأتي روسيا في المرتبة الأولى بنحو 7.9 مليار دولار أمريكي، فيما تبلغ صادرات أوكرانيا منها ما قيمته 3.6 مليار دولار أمريكي.

<sup>14</sup> Barklie, G. (2022), "The impact of the Russia-Ukraine conflict on trade", Investment Monitor, March.

مجمّل هيكل صادرات الدول العربية حيث تمثل نحو 55 في المائة من إجمالي الصادرات العربية.

من جهة أخرى، ستتؤدي التطورات الراهنة إلى ارتفاع قيمة واردات الدول العربية من السلع الزراعية والمواد الخام. ومن ثم، ارتفاع متوقع للعجوزات في موازين الحسابات الجارية للدول العربية المستوردة للنفط، وفي المقابل ارتفاع الفائض المسجل في هذه الموازين بالنسبة للدول العربية الرئيسة المصدرة للنفط.

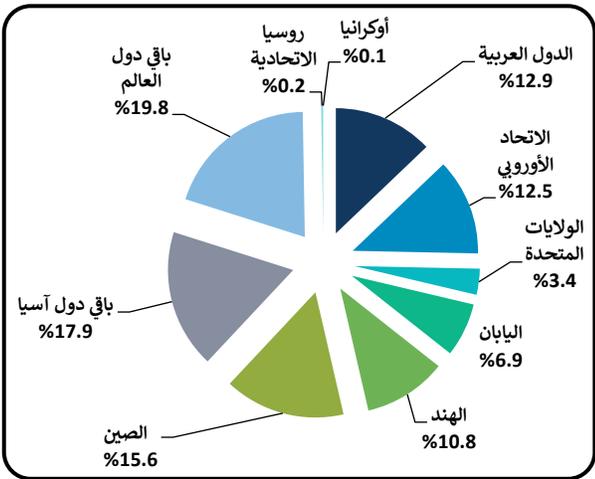
شكل رقم (4)  
الهيكل السلعي لصادرات العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة البيانات الاقتصادية"

شكل رقم (5)

الأهمية النسبية لكل من روسيا وأوكرانيا في هيكل التجارة الخارجية للدول العربية: الصادرات



كما ستتضعف التطورات الراهنة من مستويات الطلب الخارجي على الواردات وخاصة الواردات الأوكرانية من عدد من أبرز الشركاء التجاريين، حيث تسجل أوكرانيا المرتبة (47) عالمياً من حيث قيمة الواردات البالغة نحو 54 مليار دولار أمريكي. تستورد أوكرانيا معظم وارداتها من الصين (بقيمة 8.3 مليار دولار أمريكي)، وألمانيا (5.3 مليار دولار أمريكي)، وروسيا (4.6 مليار دولار أمريكي)، وبولندا (4.1 مليار دولار أمريكي)، والولايات المتحدة الأمريكية (3 مليارات دولار أمريكي)<sup>(15)</sup>.

بناءً عليه، من المتوقع أن تتأثر حركة التجارة الدولية التي كان من المتوقع قبل نشوب التطورات الراهنة أن تشهد تباطؤاً خلال عام 2022 بفعل التراجع المتوقع لمستويات النشاط الاقتصادي في ظل استمرار انتشار متحورات فيروس كوفيد-19، وتواصل التأثيرات الناتجة عن الموجة التضخمية العالمية، إضافة إلى تأثير تراجع زخم النمو الاقتصادي في أكبر تكتلين تجاريين على مستوى العالم بما يشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

بالتالي وإن كان من غير المتوقع تراجع حركة التجارة الدولية، إلا أنه من المتوقع أن يشهد معدل نمو التجارة الدولية تباطؤاً في عامي 2022 و2023 مقارنة بالمستويات المتوقعة مسبقاً تدور حول مستوى 5.8 في المائة و4.5 في المائة في عامي 2022 و2023 بحسب تقديرات كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة.

من حيث تأثير التطورات الراهنة على التجارة الخارجية للدول العربية، نلاحظ أن الأثر المباشر المتمثل في انكشاف الدول العربية على التجارة مع كل من روسيا وأوكرانيا بشكل عام قد يكون محدوداً في ظل الأهمية النسبية المنخفضة لتلك الدولتين في هيكل أهم الشركاء التجاريين للدول العربية (نحو 0.3 في المائة من إجمالي الصادرات، و7.3 في المائة من إجمالي الواردات)، وإن كان للدولتين أهمية نسبية كبيرة بين هيكل الشركاء التجاريين للموردين لسلع محددة للدول العربية وبأني على رأسها بالطبع الحبوب.

ولكن في المقابل، سيكون للتطورات الراهنة تأثيرات ملموسة على مستويات التجارة الدولية للمنطقة العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية التي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية بفعل الزيادة المسجلة في الأسعار العالمية للنفط خلال العام الجاري، والتي سجلت زيادة بنحو 40 في المائة خلال الربع الأول من عام 2022 في ظل الأهمية النسبية الكبيرة لصادرات النفط من

<sup>15</sup> Barklie, G. (2022), Ibid.

## 5. الأمن الغذائي

تعتبر كل من روسيا وأوكرانيا مجتمعيتين من بين أهم منتجي السلع الزراعية في العالم خاصة فيما يتعلق بالشعير والقمح والذرة، حيث تستحوذ الدولتان في المتوسط وعلى التوالي، على نحو 19 و14 و4 في المائة من الإنتاج العالمي لهذه المحاصيل خلال الفترة (2016-2017) و (2020-2021) بما يشكل أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية. كما تعتبر الدولتين مسؤولتين عن ما يزيد قليلاً عن نصف الإنتاج العالمي من زيت عباد الشمس. بناءً عليه تتوقع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف بما يتراوح بين ثمانية و20 بالمائة نتيجة للتطورات الراهنة<sup>(17)</sup>. في هذا الإطار، حذر برنامج الأمم المتحدة للأغذية قبل التطورات الراهنة من ارتفاع عدد الأشخاص الذين يواجهون خطر المجاعة المحتملة في جميع أنحاء العالم من 80 مليوناً إلى 276 مليوناً، بسبب ما يسميه "عاصفة كاملة" من الصراع، والتغير المناخي، وجائحة كوفيد-19. ومن شأن استمرار التطورات الراهنة أن تندر بالمزيد من الارتفاع في أعداد الأشخاص الذين يواجهون خطر المجاعة خاصة في الدول التي تعتمد على واردات الحبوب من منطقة البحر الأسود.

للتطورات الراهنة العديد من التداعيات المتوقعة على الأمن الغذائي العربي، من خلال تأثيراتها على كل من أسعار السلع الغذائية، وكذلك كميات الاستهلاك منها. فالضغوطات التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية سوف يتم تمريرها للمستهلكين وبالتالي انخفاض في القوة الشرائية يؤثر بالأساس على موازنات الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

فالعديد من الدول العربية تعتبر دول مستوردة صافية للغذاء. فبحسب أحدث بيانات متوفرة، يبلغ الإنتاج الزراعي للدول العربية نحو 162.4 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وقد بلغ إنتاج الدول العربية من الحبوب نحو 52 ألف طن، يمثل من بينها الإنتاج من القمح نحو 50 في المائة.

جدول رقم (2)

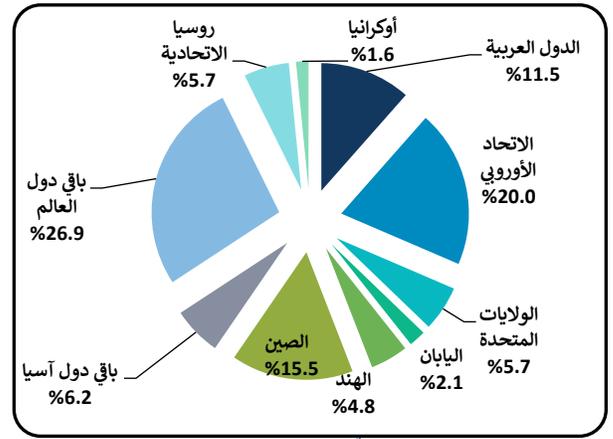
إنتاج الدول العربية من الحبوب (آلف طن) (2020)

2020	2019	2018	2017	2016	
51,704	56,620	51,979	47,774	44,879	الحبوب
25,722	28,470	25,670	23,026	21,857	القمح
5,672	5,940	5,360	5,716	5,834	الأرز
5,006	6,590	4,309	3,993	3,652	الشعير
8,210	8,610	8,890	8,516	8,715	الذرة الشامية
7,094	7,010	7,750	6,523	4,821	الذرة لرقيفة والدخن

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2021.

شكل رقم (6)

الأهمية النسبية لكل من روسيا وأوكرانيا في هيكل التجارة الخارجية للدول العربية: الواردات



المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة البيانات الاقتصادية"، ومنظمة التجارة العالمية، مركز التجارة الدولي

## 4. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومتحصلات السياحة

من المتوقع أن تتأثر تدفقات الاستثمارات المباشرة بين دول العالم وتضعف حوافز الشركات الدولية على التوسع الخارجي نتيجة التراجع المتوقع في الأرباح والعوائد الاستثمارية. على مستوى الدول العربية، يتوقع أن تتأثر التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشرة للدول العربية كنتيجة للتداعيات التي يشهدها العالم نتيجة للتطورات الراهنة.

من جهة أخرى، سوف تتأثر حركة السياحة العالمية خاصة فيما يتعلق بحركة السياحة الوافدة من روسيا وأوروبا إلى دول العالم والمقاصد السياحية العالمية سواء نتيجة لتأثر السياحة الروسية والأوكرانية أو تأثر مستويات الدخل في أوروبا بعد موجات الغلاء التي تأثرت بها كافة الدول الأوروبية، لاسيما أن مكون أسعار منتجات الطاقة يشكل نحو 40 في المائة من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في أوروبا.

على مستوى الدول العربية، يعتبر السائحون من روسيا وأوكرانيا من أهم الجنسيات السياحية في عدد من الدول العربية، حيث يشكلون مجتمعين نحو 30 في المائة من تدفقات أعداد السائحين إلى مصر<sup>(16)</sup>، ونحو 7.3 في المائة في تونس، و5.1 في المائة في الإمارات بحسب بيانات منظمة السياحة العالمية.

<sup>16</sup> وذلك للفترة (2014-2016) قبل تعليق روسيا لرحلات الطيران إلى مصر، فيما كانت مصر تخطط في عام 2022 للاستفادة من عودة السياحة الروسية بعد توقف دام لسنوات.

<sup>17</sup> FAO, (2022). "Information Note The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the current conflict", March.

والأمريكية وأستراليا والأرجنتين، ما نتج عنه انخفاض مستويات المعروض مقارنة بمستويات الطلب على هذه السلع، حيث من المتوقع بحسب التقديرات انخفاض صادرات القمح من روسيا بمقدار 3 ملايين طن إلى 32 مليون طن، في حين تم تخفيض تقديرات تصدير القمح من أوكرانيا بمقدار 4 ملايين طن<sup>(18)</sup> ما يزيد من صعوبة توفير الإمدادات العالمية من الحبوب وينذر بالمزيد من الارتفاعات في أسعارها وخاصة إذا ما استمر أمد التطورات الراهنة، فعلى سبيل المثال سجلت أسعار القمح ارتفاعاً بنسب بنحو 78 في المائة منذ اندلاع التطورات الراهنة وحتى الثاني من شهر أبريل.

شكل رقم (7)

نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية في الدول العربية (2020) (%)



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2021.

جدول رقم (3)

نسبة الاعتماد على الواردات الروسية والأوكرانية من القمح والنذرة (2020)

الدولة	الحصة من واردات القمح			الحصة من واردات النذرة		
	روسيا	أوكرانيا	الإجمالي	روسيا	أوكرانيا	الإجمالي
مصر	60.4	25.6	86.0	0.0	26.1	26.2
الأردن	7.1	17.5	24.6	0.1	4.3	4.4
الكويت	0.1	0.0	0.1	...	8.8	8.8
لبنان	15.4	80.2	95.7	0.4	10.3	10.7
موريتانيا	22.6	27.9	50.5	...	38.4	38.4
المغرب	7.4	14.6	22.0	...	9.6	9.6
فلسطين	32.6	...	32.6	0.1	2.2	2.3
قطر	33.4	65.5	98.8	4.5	5.2	9.7
السعودية	8.1	...	8.1	0.0	2.4	2.4
الإمارات	46.3	7.3	53.5	7.4	4.9	12.3
تونس	...	...	0.0	...	60.3	60.3

المصدر: منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وفي العديد من الدول العربية لا يكفي الإنتاج من الحاصلات الزراعية الاستهلاك المحلي، ومن ثم ترتفع مستويات واردات السلع الزراعية في الدول العربية لتسجل نحو 92.4 مليار دولار أمريكي. تسجل فجوة الغذاء في العالم العربي نحو 33.6 مليار دولار أمريكي، يُعزى 62 في المائة منها لفجوة الغذاء من الحبوب. وتعتبر نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب الأقل على مستوى الدول العربية حيث لا تتعد 37.1 في المائة للحبوب والدقيق، و37 في المائة للقمح، و35.2 في المائة للشعير، وتخفض في حالة النذرة الشامية إلى نحو 31.3 في المائة، وهو ما يزيد حجم من الانعكاسات المتوقعة للتطورات الراهنة على الأمن الغذائي في الدول العربية.

سوف يكون للتطورات الراهنة تداعيات على مستويات الأمن الغذائي في الدول العربية سواء من خلال تأثيرها على أسعار السلع الأساسية التي سجلت قفزات واسعة كما سبق الإشارة، أو حتى على مستوى قدرة الدول العربية على توفير هذه الإمدادات من السلع الاستراتيجية نتيجة التحديات التي تواجه سلاسل إمداد هذه السلع عالمياً، وما يعنيه ذلك من كلفة كبيرة ستتحملها موازنات الدول العربية التي تقدم برامج لدعم الغذاء لمواطنيها، أو ستتحملها موازنات الأسر في الدول العربية التي لا تتبنى نظم لدعم الغذاء. على وجه الخصوص، تمثل نسبة الاعتماد على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا ما يفوق 50 في المائة من إجمالي الواردات في مصر ولبنان وقطر وموريتانيا والإمارات، مسجلة أعلى مستوياتها في قطر ولبنان ومصر بنسب تبلغ 99 و96 و86 في المائة على التوالي. فيما تزيد مستويات اعتماد ثلاث دول عربية على واردات النذرة من أوكرانيا لتشكّل ما يفوق ربع وارداتها الإجمالية من النذرة بما يشمل كل من: تونس بنسبة 60.3 في المائة، وموريتانيا بنسبة 38.4 في المائة، ومصر بنحو 26.2 في المائة.

على مستوى الدول العربية فرادى، سوف تؤدي التطورات الراهنة إلى ارتفاع كبير في قيمة صافي الواردات الزراعية، وستسجل التأثيرات الأكبر في الدول العربية التي لديها مستويات مرتفعة من صافي الواردات الزراعية، حيث ستتحمل تلك الدول تبعات الارتفاعات المتنامية في أسعار الواردات الزراعية علاوة على التحديات التي ستواجهها فيما يتعلق بتأمين الإمدادات من هذه السلع في ظل التحديات التي تواجه سلاسل توريدها ونقص المعروض.

وتكمن الصعوبة الحالية في توفير الموارد المالية ومصادر التوريد البديلة للحبوب إلى الدول العربية في ظل تزايد مستويات الطلب على توريد الحبوب من عدد من المصادر الأخرى، مثل دول الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة

<sup>18</sup> Trading Economics, (2022). "Commodity Prices".



على صعيد التداعيات في أسواق الطاقة على الاقتصادات العربية، يُمكن النظر إلى انعكاسات الأوضاع الراهنة في أسواق الطاقة العالمية على عدد من الأصدمة سواءً من حيث أثر تلك التطورات على 1. إمدادات الطاقة وإنتاج الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط والغاز، أو من حيث 2. تأثيراتها على تطور الأسعار العالمية للنفط وانعكاس ذلك على الدول العربية المصدرة للنفط والغاز.

فمن حيث إمدادات الطاقة وإنتاج الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط والغاز، يُشار إلى الدور المهم الذي تلعبه منظمة الأوبك على صعيد ضمان استقرار سوق النفط العالمية من خلال قراراتها التي تسعى إلى الموازنة بين مستويات الطلب على النفط والمعرض منه عالمياً، وهذا الدور كان واضحاً خلال أزمة جائحة كوفيد-19 التي شهدت تراجع كميات الطلب على النفط بنحو 9 مليون برميل يومياً، ومن ثم إبرام دول الأوبك والدول المصدرة الرئيسية للنفط اتفاق في إطار ما يُعرف بإعلان التعاون [ Declaration of Cooperation (DoC) ] يقضي بتعديل كميات الإنتاج بداية من شهر أبريل 2020 وحتى نهاية عام 2022 للحد من تقلبات السوق، والتأكيد على التزام الدول باستقرار سوق النفط، بما تضمن تعديلات طوعية للإنتاج هي الأكبر والأطول في تاريخ قطاع النفط.

بحسب خطة التعديل الموضوعة مسبقاً لكميات الإنتاج النفطي حتى نهاية عام 2022 وقبل التطورات الراهنة، قررت المنظمة عقب اختتام كل من اجتماعها الوزاري السادس والعشرين، والسابع والعشرين المتعقدتين بنهاية شهري فبراير ومارس 2022 الالتزام بزيادة مستويات الإنتاج النفطي بنحو 400 ألف برميل يومياً في شهر أبريل 2022، ونحو 432 ألف برميل في شهر مايو 2022 مشيرةً إلى توافق أعضاء تحالف "أوبك+" على أن الأساسيات الحالية لسوق النفط تشير إلى سوق متوازن بشكل جيد، وأن التقلبات الحالية غير ناتجة عن التغيرات في أساسيات السوق، وإنما تُعزى إلى التطورات الجيوسياسية الجارية<sup>(23)</sup>. وبحسب بيانات منظمة الأوبك، يمثل إنتاج الدول العربية الأعضاء في المنظمة نحو 77.6 في المائة من إجمالي إنتاج المنظمة من النفط الخام (21.7 مليون برميل يومياً) وفق أحدث بيانات للإنتاج عن شهر فبراير 2022، ومن المتوقع وفق اتفاق تعديل كميات الإنتاج أن ترتفع كميات الإنتاج للدول العربية

(SPR) [ Petroleum Reserve (21) لضمان إمدادات كافية من النفط في سياق جهود منسقة لواحد وثلاثين دولة عضو في وكالة الطاقة الدولية (IEA)، التي وافقت بدورها وبشكل جماعي على الإفراج عن 30 مليون برميل إضافية من النفط من احتياطات النفط الطارئة، وبذلك يصل إجمالي الإمدادات الإضافية إلى 60 مليون برميل<sup>(22)</sup>. كما تعول الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة وارداتها النفطية من بعض الدول لتعويض نقص الإمدادات الروسية في الأسواق الأمريكية في ظل العقوبات المفروضة، إضافة إلى زيادة الإنتاج من مصادر الطاقة البديلة.

شكل رقم (9)  
تطور الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك (دولار أمريكياً/ للبرميل)



المصدر: منظمة الأوبك.

شكل رقم (10)  
تطور مخزونات النفط الاستراتيجي الأسبوعية (مليون برميل)



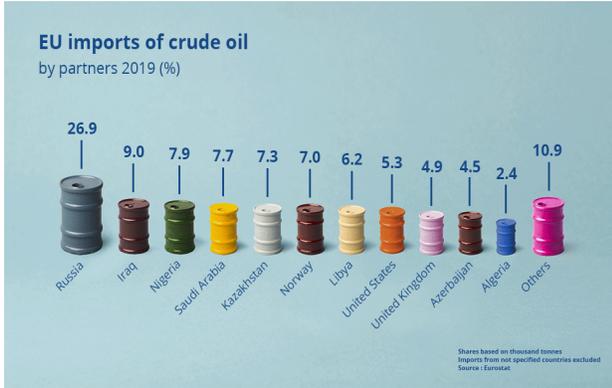
Source: EIA, (2022). "U.S. to release 30 million barrels of crude oil from its Strategic Petroleum Reserve", March.

<sup>22</sup> IEA, (2022). Op cit.

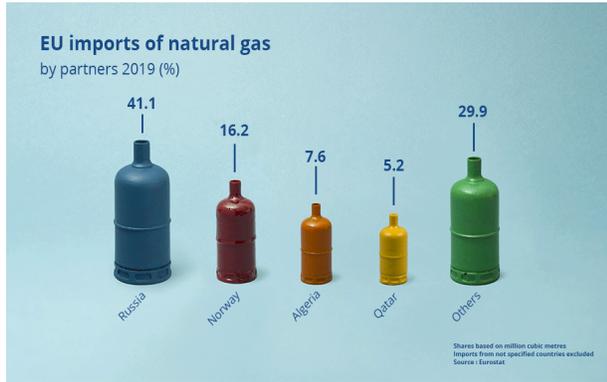
<sup>23</sup> OPEC, (2022). "26th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes", March.

<sup>24</sup> يُشار إلى تأسيس "الاحتياطي النفطي الاستراتيجي" في السبعينيات كإلية من شأنها التخفيف من آثار التخفيضات غير المتوقعة في إمدادات النفط. تم تصميم الاحتياطي لاستيعاب ما يصل إلى 714 مليون برميل من النفط الخام عبر أربعة مواقع تخزين على طول خليج المكسيك، حيث يوجد الكثير من طاقة تكرير النفط الأمريكية. تتمثل إحدى المهام الأساسية لمخزون احتياطي البترول الاستراتيجي في الاحتفاظ بمخزونات نفطية كافية للوفاء بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية وفق معاهدة عام 1974 التي أنشأت وكالة الطاقة الدولية.

شكل رقم (11)  
الأهمية النسبية لمصدري النفط الخام إلى أوروبا (%)



شكل رقم (12)  
الأهمية النسبية لمصدري الغاز إلى أوروبا (%)



Source: Eurostat, "From where do we import energy?".

في هذا السياق، هناك فرص لاستفادة عدد من الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط من جهود الاتحاد الأوروبي خلال المدى المتوسط لتنويع مصادر الإمدادات النفطية والتي عززت من أهميتها التطورات الراهنة بما يشمل كل من قطر والسعودية والإمارات والجزائر ومصر التي تسهم بنحو 72 في المائة من طاقات إنتاج الغاز الطبيعي المسوّق على مستوى الدول العربية.

<sup>26</sup> صندوق النقد العربي، (2021). مصدر سابق.

المتضمنة في اتفاق "أوبك+"<sup>24</sup> وعددها ثمان دولة لتصل إلى 22.6 مليون برميل في اليوم.

جدول رقم (4)

إجمالي إنتاج دول أوبك من النفط الخام (ألف برميل يومياً)

الإنتاج المقرر في شهر أبريل 2022	فبراير 2022	2021	2020	
1002	974	908	897	الجزائر
1450	1175	1120	1255	أنجولا
309	271	265	288	الكونغو
121	84	100	115	غينيا الاستوائية
177	197	186	195	الجابون
..	2546	2405	1988	إيران
4414	4268	4024	4049	العراق
2665	2610	2415	2430	الكويت
..	1107	1148	367	ليبيا
1735	1417	1380	1579	نيجيريا
10436	10193	9091	9182	السعودية
3006	2951	2718	2802	الإمارات
..	680	558	500	فنزويلا

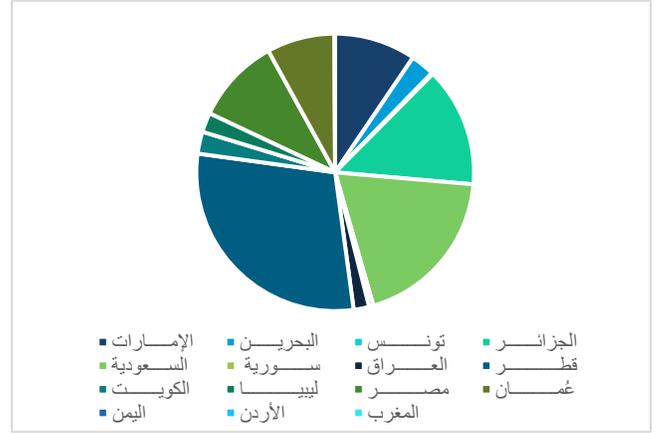
Source: OPEC, (2022). "Monthly Oil Market Report", March.  
\* OPEC, (2022). "26th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes", March.

يُشار في هذا الصدد إلى أن الدول العربية تستحوذ على نحو 55.7 في المائة من الاحتياطي المؤكد من النفط عالمياً، وتساهم بنحو 27 في المائة من إجمالي إنتاج النفط الخام<sup>(25)</sup>. يعتمد الاتحاد الأوروبي على روسيا في توفير نحو 27 في المائة من واردات النفط الخام، كما تمثل الإمدادات النفطية من الدول العربية كذلك أهمية كبيرة بالنسبة للقارة الأوروبية كثاني أهم مصدر للنفط الخام إلى أوروبا بأهمية نسبية تمثل 25.3 في المائة من واردات النفط الأوروبية.

على صعيد أسواق الغاز العالمية، تسهم إمدادات الغاز الروسية بنحو 41.1 في المائة من إمدادات الغاز الأوروبية، فيما تعتبر كذلك كل من الجزائر وقطر من بين أهم المصدرين للغاز إلى روسيا بأهمية نسبية تقدر بنحو 7.6 و5.2 في المائة على التوالي. في هذا الإطار، تمتلك الدول العربية نحو 26.5 في المائة من الاحتياطي المؤكد من الغاز، ومسؤولة عن 15 في المائة من الغاز المسوق عالمياً<sup>(26)</sup>.

<sup>24</sup> اتفاق تم التوصل إليه في نوفمبر من عام 2016 ويضم 23 دولة منتجة رئيسة للنفط من داخل وخارج أوبك بهدف الحفاظ على توازن السوق النفطية.  
<sup>25</sup> صندوق النقد العربي، (2021). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

شكل رقم (13)  
إنتاج الغاز الطبيعي المسوق (2020)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2020،  
والتقرير السنوي لشركة بريتش بترولوم، يونيو 2021.

بالتالي وحتى يُمكن للدول العربية أن تلعب دوراً في خريطة إمدادات الغاز الأوروبية في المدى المتوسط، فإن ذلك يتطلب استثمارات تؤهلها لتعزيز طاقات إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي بما يساعد على المساهمة في سد جانب من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي التي تتخطى 200 تريليون وحدة حرارية سنوياً.

من جهة أخرى، ستستفيد الاقتصادات العربية المصدرة للنفط من الارتفاعات الحالية في الأسعار العالمية للنفط والتي ستدعم موازاتها العامة وموازن معاملاتها الجارية. فوفق تقديرات معهد التمويل الدولي يؤدي كل ارتفاع في الأسعار العالمية للنفط بنحو 10 دولار أمريكياً للبرميل إلى زيادة في نسبة فائض ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال بنحو 3.5 نقطة مئوية في السعودية، ونحو 2.2 نقطة مئوية في الإمارات. كما ستفوق الأسعار العالمية للنفط المسجلة عام 2022 مستويات أسعار برميل النفط المحققة لتعادل الموازنات العامة لغالبية الدول العربية المصدرة للنفط مما سيؤدي من أوضاع المالية العامة ويساعد على دفع النمو الاقتصادي.

#### 7. تقلبات الأسواق المالية

بشكل عام تنخفض مستويات عمق انكشاف الأسواق المالية العالمية على الشركات الروسية والأوكرانية. رغم ذلك فتأثيرات التطورات الراهنة على الأسواق المالية تمر عبر عدد من القنوات من أهمها تأثيراتها على النمو الاقتصادي العالمي، وعلى أسعار السلع الأساسية لا سيما الطاقة، إضافة إلى تداعياتها على تطور الأوضاع الخارجية للأسواق الناشئة وتصنيفاتها الائتمانية ومن ثم حركة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى خارج هذه الدول.

ففي أعقاب التطورات الراهنة في الرابع والعشرين من شهر فبراير انعكست تلك التطورات على أداء الأسواق المالية العالمية في الأسواق المتقدمة التي أنهت تعاملات شهر فبراير على تراجع يعكس مخاوف المستثمرين من التداعيات المحتملة للتطورات الراهنة، فيما سجل مؤشر الأسواق الناشئة الأوروبية أكبر نسبة تراجع بلغت 38 في المائة. في المقابل، ارتفعت مؤشرات أداء عدد من الأسواق المالية الناشئة الأخرى مستفيدة من تأثير ارتفاعات أسعار السلع الأساسية ومن بينها الأسواق في أمريكا اللاتينية التي ارتفعت بنسبة 4.7 في المائة، والأسواق العربية التي ارتفعت بنسبة 0.83 في المائة.

تعتبر مصر من بين الدول العربية التي من المتوقع أن تستفيد في الأجل المتوسط من تنامي قدرات تصدير الغاز إلى أوروبا في ظل إطار تعزيز التعاون في مجال الطاقة الموقع بالفعل ما بين كل من مصر وقبرص واليونان في سياق "منتدى غاز شرق المتوسط"، وبما يخدم مصانع إنتاج الكهرباء في هذه الدول. يُشار إلى أنه قد تم في شهر سبتمبر من عام 2021 تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية تضم ست دول ومقرها القاهرة بهدف إنشاء سوق إقليمية تنافسية للغاز.

لعبت عدة عوامل دوراً في تعزيز المكانة الإقليمية لمصر في سوق الغاز الطبيعي العالمي من بينها ارتفاع القدرة الإنتاجية الحالية لمصر من الغاز الطبيعي إلى 73.4 مليار م3 في ظل مشروعات تنمية حقول الغاز، ومن أهمها مشروع تنمية حقل ظهر بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 28 مليار م3، علاوة على قدرات تسييل وتصدير الغاز الطبيعي بإجمالي قدرة إنتاجية لمصنعي الإسالة إادكو ودمياط تقدر بنحو 12 مليون طن سنوياً.

تقوم مصر حالياً بتصدير الغاز لأوروبا في حدود الطاقة القصوى الحالية لوحدات الإسالة بمدينتي أدكو ودمياط، كما أن لديها مشاريع ضخمة لإسالة وتصدير مخزونها الفخم من الغاز المكتشف في منطقة البحر المتوسط لاسيما حقل غاز ظهر. كما أن هناك فرص لبور لمصر كلاعب إقليمي مُعزز لإمدادات الغاز لأوروبا في المدى المتوسط من خلال استقبال الغاز من الدول العربية الأخرى المصدرة الرئيسة للنفط ثم تسييله وتصديره إلى أوروبا.

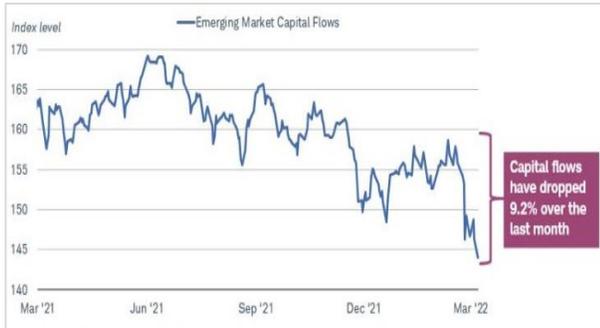
للعديد من السلع الغذائية و سلع الطاقة والمواد الأولية سوف تؤدي إلى عجوزات كبيرة في الموازنات العامة وسوف تؤثر على الأوضاع الخارجية لهذه الدول.

مع الأخذ في الاعتبار كون عدد من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة تواجه بالفعل ضغوطات حالية نتيجة ارتفاع مستويات المديونيات العامة وارتفاع مستويات الهشاشة المالية، فإن التطورات الراهنة بدأت تمارس تأثيراتها على تلك البلدان وأدت إلى تأثر كبير للأوضاع الداخلية والخارجية لها ما نتج عنه اتجاه عدد من المؤسسات الدولية إلى خفض التصنيفات الائتمانية لعدد من تلك البلدان.

كذلك من المتوقع أن تؤدي أوجه الهشاشة في الأسواق الناشئة إلى تخفيف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج هذه البلدان بحثاً عن الملاذات خاصة في ظل بدء التوجه فعلياً نحو رفع أسعار الفائدة في الأسواق المتقدمة. فقد أدت تلك التطورات إلى تسريع وتيرة هذا الخروج وهو ما من شأنه أن يفرض ضغوطات على أسواق الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة في هذه الدول وقد يؤدي إلى أزمات اقتصادية في بعضها في ظل تسارع وتيرة انخفاض تدفقات رؤوس الأموال على تلك الأسواق والتي سجلت انخفاضاً بنسبة 9.2 في المائة في شهر مارس مقارنة بمستوياتها المسجلة في شهر فبراير 2022.

شكل رقم (16)

مؤشر تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة



Source: Bloomberg

## 8. أسعار الفائدة وتوجهات السياسة النقدية

أدت التطورات الراهنة إلى ارتفاعات ملموسة لمعدلات التضخم حول العالم بفعل عوامل دفع النفقة (Cost Push Inflation)، وجاءت في الوقت الذي كانت فيه العديد من البنوك المركزية في الأسواق المتقدمة تستعد لتقييد السياسة النقدية لاحتواء الضغوطات التضخمية. ولكن تعقد المشهد الاقتصادي العالمي زاد من حجم التحديات التي تواجه البنوك المركزية حول العالم نتيجة التداعيات المحتملة للتطورات الراهنة في المستقبل وما قد ينتج عنها

جدول رقم (5)

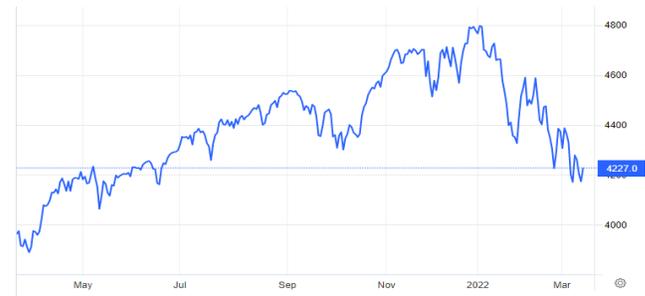
نسبة التغير الشهري لمؤشرات أداء بعض الأسواق المالية

البيورصة / السوق	نسبة التغير الشهري (يناير - فبراير) 2022
EM Europe Standard	-38.81
CAC 40	-3.53
Nikkei 225	-1.76
S&P 500	-2.90
MSCI Inc.	-4.09
FTSE 100	-0.08
EM ASIA Standard	-2.41
EM Latin America	4.73
AMF Composite index	0.83

المصدر: الأسواق المالية ذات الصلة

شكل رقم (14)

تطور أداء مؤشرات بعض الأسواق المالية العالمية: ستاندر أند بورز 500



Source: Trading Economics.

شكل رقم (15)

تطور أداء مؤشرات بعض الأسواق المالية العالمية: كاك 40



Source: Trading Economics.

من جانب آخر، ستتأثر الأسواق المالية كذلك بتداعيات التطورات الراهنة على التوازنات الداخلية والخارجية للأسواق الناشئة وانعكاساتها على التصنيفات الائتمانية لتلك الدول وعلى تدفقات رؤوس الأموال إلى خارج هذه البلدان بحثاً عن الملاذات الآمنة. فالتغيرات الكبيرة التي شهدتها الأسعار العالمية

سوف تجارها الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة بشكل جزئي أو كلي بحسب تطورات الأوضاع الاقتصادية بها.

من جهة أخرى، يواجه عدد من الدول العربية التي تتبنى سياسة أسعار الصرف المرنة تحديات في ضوء الارتفاعات المسجلة في ضوء الضغوطات التي تفرضها تدفقات رؤوس الأموال إلى خارج الاقتصادات الناشئة وعلى موازين مدفوعاتها وتدفعها باتجاه رفع أسعار الفائدة خاصة بالنسبة للدول التي لديها مستويات مرتفعة من عجوزات موازين المعاملات الجارية للحد من تبعات خروج رؤوس الأموال الأجنبية.

سوف تؤثر الارتفاعات الحالية والمرتبقة لأسعار الفائدة على وتيرة التعافي الاقتصادي في الدول العربية بيد أن تدخلات السياسة النقدية غير التقليدية التي تتبناها هذه الدول في إطار حزم التحفيز النقدي التي تم تبنيها منذ عام 2020 وحتى عام 2022 لدعم التعافي الاقتصادي بحجم إجمالي يبلغ 270.3 مليار دولار أمريكي من المتوقع أن تخفف نسبياً من حجم الرفع المتوقع لأسعار الفائدة على النمو الاقتصادي والتشغيل<sup>(29)</sup>.

### الانعكاسات على صعيد السياسات

تطرق موجز السياسات الحالي إلى التدايمات الاقتصادية للتطورات الراهنة على الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية مشيراً إلى اتساع نطاق التأثيرات الناتجة عن التطورات الراهنة ليشمل موازنات الحكومات والشركات والأسر وبما يضعف من آفاق التعافي العالمي ويريك صناعات السياسات في ظل التأثيرات الاستثنائية لهذه التطورات الراهنة على معدلات النمو الاقتصادي، والتضخم والتوازنات الداخلية والخارجية لاسيما في البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة.

في ضوء ما سبق، وفي ظل نتائج التحليل الخاص بمدى تأثير الاقتصادات العربية بالتدايمات الاقتصادية للتطورات الراهنة يُمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة والانعكاسات على صعيد السياسات وذلك على النحو التالي:

- أهمية التحرك باتجاه زيادة مستويات الاعتماد على الذات وتقوية المقدرات الوطنية لاسيما على صعيد تحقيق الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية والصناعية، وفي هذا الإطار هناك دور مهم يُمكن أن تلعبه صناديق الثروة السيادية في تمويل هذه النوعية من المشروعات.

من تباطؤ النمو الاقتصادي أو ركود اقتصادي قد يستلزم استمرار السياسات النقدية التيسيرية التقليدية وغير التقليدية، في الوقت الذي يتعين عليها فيه التوجه ونحزم نحو رفع الفائدة لامتناس جانب من الضغوطات التضخمية المتصاعدة.

في هذا الإطار، أشار البنك المركزي الأوروبي إلى حجم التحديات التي تواجه الاقتصادات الأوروبية نتيجة للتطورات الراهنة وتداعياتها على معدلات التضخم، وقرر خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 10 مارس الإبقاء على أسعار فائدة عمليات إعادة التمويل الرئيسية وأسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي وتسهيلات الودائع دون تغيير عند 0.00 في المائة و 0.25 في المائة و 0.50 في المائة على التوالي، وتعديل حجم برنامج شراء إلى 40 مليار يورو في أبريل، و30 مليار يورو في مايو، و 20 مليار يورو في يونيو.

سيتمدد حجم البرنامج للربع الثالث من العام على البيانات الاقتصادية وتوقعات الأداء الاقتصادي. ففي حال كانت البيانات الواردة تشير إلى عدم انخفاض توقعات التضخم على المدى المتوسط، فسيقوم مجلس الإدارة بإنهاء برنامج شراء الأصول في الربع الثالث. أما إذا تغيرت توقعات التضخم على المدى المتوسط، وأصبحت شروط التمويل غير متوافقة مع المزيد من التقدم نحو هدف التضخم عند مستوى 2 في المائة، سيقوم البنك المركزي الأوروبي بمراجعة جدولته الزمني لصافي مشتريات الأصول من حيث الحجم و / أو المدة<sup>(27)</sup>.

في المقابل، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي فعلياً برفع الفائدة على الدولار أمريكي بنحو ربع نقطة مئوية في اجتماعه الأخير المنعقد بتاريخ 15 و16 مارس لاحتواء الضغوطات التضخمية التي سجلت أعلى مستوى لها في أربعين عاماً، مع توقع ست جولات إضافية لرفع الفائدة خلال العام الجاري.

على مستوى الدول العربية، انعكست توجهات الفائدة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على توجهات السياسة النقدية في عدد من الدول العربية التي تتبنى نظماً ثابتة لأسعار الصرف التي قامت مؤخراً بمواكبة التغيرات في السياسة النقدية لدول عمالات الربط لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وقامت برفع الفائدة بما يتراوح بين 0.25 - 1.00 نقطة مئوية. وبحسب جولات الرفع المتوقع هذا العام، من المتوقع أن يشهد عامي 2022 و2023 جولات رفع متتالية لأسعار الفائدة لتسجل نحو 1.9 و 2.8 في المائة على التوالي<sup>(28)</sup>، والتي

<sup>29</sup> صندوق النقد العربي، (2022). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار السادس عشر، قيد النشر، أبريل.

<sup>27</sup> ECB, (2022). "Monetary policy decisions", March.  
<sup>(28)</sup> FED, (2022). "Summary of Economic Projections", March.

■ الاستمرار في الاستفادة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لدعم النمو الاقتصادي والتشغيل وتوفير الضمانات الملائمة لتشجيع نفاذ الأفراد والشركات إلى التمويل.

■ مواصلة إصلاحات المالية العامة الهادفة إلى تعزيز الاستدامة المالية وتحقيق وفورات مالية من شأنها توسيع حيز السياسات المالي بما يُمكن من اللجوء إليها في أوقات الأزمات الاقتصادية.

■ العمل على تنوع مصادر الطاقة بالاستفادة من التقدم المحقق على مستوى عدد من الدول العربية في إنتاج مصادر الطاقة المتجددة.

■ تبني إصلاحات مؤسسية من شأنها تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال بهدف تقوية مركز الدول العربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### المصادر باللغة العربية:

- صندوق النقد الدولي، (2022). " بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا"، مارس.
- صندوق النقد العربي، (2021). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".
- صندوق النقد العربي، (2022). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار السادس عشر، أبريل، قيد النشر.

#### المصادر باللغة الإنجليزية:

- Bank Of Russia, (2022). "US Dollar/Ruble and Euro/Ruble Exchange Rates and Exchange Trade Indicators.
- Bloomberg, (2022). "Beyond Oil and Gas: Who'll Lose From Russia-Ukraine Trade Fallout", March.
- Barklie, G. (2022), "The impact of the Russia-Ukraine conflict on trade", Investment Monitor, March.
- ECB, (2022). "Monetary policy decisions", March.
- EIU, (2022). "Global economic implications of the Russia-Ukraine war", March.

■ ضرورة مواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى زيادة مستويات المعروض من السلع والخدمات وإعادة الاعتبار للسياسات الهادفة إلى تقوية القطاعين الزراعي والصناعي.

■ تنوع مصادر الإمدادات الخاصة بالواردات من السلع الأساسية، والاستفادة من فرص التكامل الاقتصادي العربي في تنفيذ مشروعات هادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي العربي.

■ التوسع في استخدام العقود المستقبلية وعقود التحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار السلع الأساسية لتأمين الإمدادات الحيوية للدول العربية، وتعزيز المخزونات العربية من السلع الاستراتيجية.

■ تبني آليات التحوط نحو الإنتاج والاستهلاك المسؤول الذي يُعد واحداً من أكثر أهداف التنمية المستدامة أهمية بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص، وتبني سياسات للتقليل من مستويات هدر الغذاء عبر كامل حلقات الإنتاج والتوريد والاستهلاك.

■ تقوية شبكات الأمان الاجتماعي بالاستفادة من الوفورات المحققة من برامج الانضباط المالي لحماية الفئات الهشة والأسر محدودة الدخل خاصة في أوقات الأزمات، وتبني إصلاحات من شأنها ضمان الاستهداف الدقيق للمستحقين للدعم.

■ وضع رؤى وطنية للاستفادة من الفرص التي يتيحها توجه أوروبا نحو تنوع مصادر الإمدادات من الطاقة في المدى المتوسط من خلال الاستثمار في مشروعات النفط والغاز والتفاوض مع الدول الأوروبية لعقود طويلة المدى لتأمين إمدادات الطاقة.

■ الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لعدد من الدول العربية لاسيما مصر والسعودية والإمارات لتطوير شبكة من سلاسل الإمداد الإقليمية وإنشاء مدن لوجستية داعمة للتجارة الدولية.

■ تبني نظم للإنذار المبكر ورصد أوجه الهشاشة الاقتصادية والمالية، والتكيز على الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى دعم المرونة الاقتصادية وتوسيع حيز السياسات بما يُمكن الدول العربية من مواجهة الصدمات الاقتصادية.

- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).
- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتنبئة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (أبريل 2020).
- العدد الثالث عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران وسياسات دعم التعافي في الدول العربية (مايو 2020).
- العدد الرابع عشر: مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (يونيو 2020).
- العدد الخامس عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي (يوليو 2020).
- العدد السادس عشر: حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية (سبتمبر 2020).
- العدد السابع عشر: الشمول المالي الرقمي (ديسمبر 2020).
- العدد الثامن عشر: دور الشمول المالي في تمكين المرأة (يناير 2021).
- العدد التاسع عشر: استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية (أبريل 2021).
- العدد العشرون: نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة (يونيو 2021).
- العدد الحادي والعشرون: تحديات وخيارات تمويل البنية التحتية في الدول العربية (أغسطس 2021).
- العدد الثاني والعشرون: "اقتصاديات جانب العرض، أثر لآفر، ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة": مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية (سبتمبر 2021).
- العدد الثالث والعشرون: "واقع وآفاق القطاع غير المصرفي في الدول العربية: قطاع التأمين" (أكتوبر 2021).
- العدد الرابع والعشرون: الموجة التضخمية العالمية: المسببات والآثار والانعكاسات على الاقتصادات العربية" (نوفمبر 2021).
- العدد الخامس والعشرون: "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19" (يناير 2022).
- العدد السادس والعشرون: "تحديات وخيارات السياسة المالية في الدول العربية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19" (فبراير 2022).
- العدد السابع والعشرون: "استخدام الصكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية بالدول العربية" (أبريل 2022).
- العدد الثامن والعشرون: "التداعيات الاقتصادية الإقليمية والدولية للتطورات الراهنة" (أبريل 2022).

- FAO, (2022). "Information Note The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the current conflict", March.
- IEA, (2022). "IEA Member Countries to make 60 million barrels of oil available following Russia's invasion of Ukraine", March.
- J.P. Morgan, (2022). "The Russia-Ukraine Crisis: What Does It Mean For Markets?", March.
- Liadze, L. et al. (2022). "The Economic Costs of the Russia-Ukraine Conflict", National Institute of Economic and Social Research, March.
- OECD, (2022). "OECD calls for well-targeted support to the vulnerable as war undermines global recovery
- OPEC, (2022). "Monthly Oil Market Report", March.
- OPEC, (2022). "26th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes", March.
- Trading Economics, (2022). "Commodity Prices".

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:  
www.amf.org.ae

صدر من هذه السلسلة الأعداد التالية :

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).